هذا المشروع ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

ENI SEIS II South

مبادرة الجوار الأوروبي/ مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة 2 جنوب

آلية الجوار الأوروبية المشروع الثاني لنظام المعلومات البيئية المشترك مع دول الجنوب الإصدار 5/2019 ، صيف 2019

© Simon Burrows, NATURE@work EEA

الاجتماع الثامن عشر للجنة المتوسطية للتنمية المستدامة، بودوفا، الجبل الأسود.

13-11 يونيو 2019

عقدت اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة اجتماعا في بودوفا، في الجبل الأسود أيام 11 إلى 13 يونيو 2019 استعرضت خلاله التقدم الذي تم تحقيقه في تنفيذ الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

حضر الاجتماع مندوبو الأطراف المنضوية في اتفاقية برشلونة وممثلون عن ست مجموعات من هذه الأطراف بما في ذلك السلطات المحلية والفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون والمجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والمنظمات بين الحكومية والعلماء والبرلمانيين.

وقد احتلت أهداف التنمية المستدامة مكانة بارزة في جدول الأعمال، حيث تم التركيز على انتقال البحر المتوسط نحو اقتصاد أزرق شامل. وأوصت اللجنة بأن تقوم "خطة عمل

وأوصى الاجتماع أيضا بأن تشارك منظومة "خطة البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة"، وخاصة اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة، في متابعة ونشر تقرير التنمية المستدامة العالمي للعام 2019.

وشجعت "اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة" بقوة الأطراف المتعاقدة وخاصة أعضاء لجنتها التوجيهية والأطراف التي تابعت مسلسل المراجعة الوطنية الطوعية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على المشاركة في الإصدار الثالث لآلية استعراض النظراء المبسطة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في 2020-2021.

إضافة إلى ذلك، أقرت اللجنة بقيمة لوحة بيانات الاستدامة المتوسطية ورحبت بتحديثها، وخاصة العمل المنجز تحت إشراف "اللجنة التوجيهية للجنة المتوسطية للتنمية المستدامة" بغرض مواءمة لوحة البيانات هاته مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأهداف الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة. كما تم تشجيع الأمانة واللجنة التوجيهية على مواصلة العمل من أجل المواءمة والتناسق الأمثلين للوحة البيانات مع المسار العالمي الجاري بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل ضمان أن تكون جميع المؤشرات قابلة للقياس كليا أو قابلة للتنفيذ بشكل فعال. كما ينبغي الاهتمام بمؤشرات الاقتصاد الأزرق المحددة في لوحة بيانات الاستدامة المتوسطية.

فيما يتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط 2020-2021، أبرز أعضاء "اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة" بعض الجوانب التي يعتبرونها ذات أهمية عند تنفيذها. وتشمل هذه الجوانب المساهمة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020؛ وأهمية تطوير القدرات الوطنية للرصد والتقييم؛ والحاجة إلى مزيد من التنسيق بين منصات المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ ودور القطاع الخاص والبرلمانيين؛ والحاجة الملحة إلى تعزيز قدرة الإعلام والتواصل في منظومة "خطة البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة".

اجتماع مراكز التنسيق ل"برنامج تقييم ومراقبة التلوث في المتوسط"، اسطنبول، تركيا 29-31 ماي 2019

في كل سنتين تلتقي مراكز التواصل الخاصة ببرنامج "تقييم ومراقبة التلوث في البحر المتوسط" من أجل مراجعة الأنشطة المنفذة خلال فترة 2018- 2019 وحول وضعية تنفيذ البروتوكولات الثلاثة المتعلقة بالتلوث التي هي تحت مسؤولية هذا البرنامج .

خلال الاجتماع، تم إعطاء الكثير من الاهتمام لضمان تنسيق أفضل لجمع البيانات للرصد والتقييم. كما التزمت الأطراف المنضوية في الاتفاق بتحميل بيانات "أداة الميزانية الأساسية الوطنية" / "السجل الأوربي لإطلاق الملوثات ونقلها" بحلول شتنبر 2019، بما في ذلك تقديم بيانات التلوث البحري ذات الصلة بتعبئة مؤشرات "برنامج الإتحاد الأوربي للبحث والابتكار". كما التزمت بمزيد من العمل لوضع اللمسات الأخيرة على برامج الرصد الوطنية في إطار "بروتوكول التواصل الإلكتروني" من أجل تقديم التقارير إلى اللقاء 21 للأطراف المنضوية في اتفاق برشلونة والمقرر انعقاده في نابولي من 2 إلى 5 دجنبر 2019، وتعزيز تنفيذ بروتوكول التواصل الإلكتروني، وزيادة محطات الرصد وجودة بيانات التقارير.

©Elena Georgiou, My City EEA

وتعهدت الأطراف بتوفير مصادر إضافية للبيانات والمعلومات لتقارير تقييم نصف مدة الخطط الإقليمية بحلول شتنبر 2019، من أجل تحليلها بحلول أكتوبر 2019 استعدادا لعرضها في لقاء الأطراف.

كما وافق الاجتماع على قواميس البيانات ومعايير البيانات، وعلى الأوراق التوجيهية المتعلقة بالمؤشرات العامة لبروتوكول التواصل الإلكتروني، وعلى مجموعة مختارة من أنواع المؤشرات لرصد ابتلاع الكائنات البحرية للقمامات البحرية وعلى المنهجيات المقترحة للتقييم الخاص ب "الوضع البيئي الجيد" القائم على أساس "القوى الدافعة، الضغوط، الدول، الآثار، الاستجابات" من أجل تقديمها إلى مجموعة "مقاربة النظم البيئية" للمزيد من الدراسة والعمل.

وأوصى الاجتماع الأعضاء بالإختبار المندمج للمنهجيات المتعلقة بكتل التلوث والتنوع البيولوجي والساحلي والهيدروغرافي الخاصة ببروتوكول التواصل الإلكتروني، وذلك بهدف تقديم النتائج ذات الصلة إلى اجتماع فريق التواصل حول النظام الإيكولوجي لرصد التنوع البيئي والأسماك.

واستعرض الاجتماع وصادق على المخططات المقترحة لقاعدة بيانات ضمان الجودة ومراقبة جودة البيانات المتعلقة بالتلوث. كما استعرض وأدخل تعديلات على إرشادات التنفيذ العملية بشأن "السجل الأوربي لإطلاق الملوثات ونقلها" وعلى النموذج القانوني لهذا السجل. وأقر بضرورة قيام بعض الأطراف بتحديث التقنيات والمعدات المخبرية في اتجاه تنفيذ بروتوكول التواصل الإلكتروني وإشراك المجتمع المدني وشركاء خطة عمل البحر المتوسط

اجتماع مراكز التنسيق الوطنية ل"لمخطط الأزرق" من 27 إلى 29 مايو 2019 في مرسيليا ، فرنسا

اجتمعت مراكز التنسيق الوطنية للمخطط الأزرق، (مركز النشاط الإقليمي) ، من 27 إلى 29 ماي 2019 في مرسيليا بفرنسا لاستعراض سير المخطط الأزرق، وضمان تنفيذ التوصيات على المستوى الوطني.

وافق الاجتماع على برنامج العمل المقترح لسنتي 2020-2021 ومواصلة إتمام صيغته النهائية وتقديمه إلى اجتماع مراكز التنسيق لخطة عمل البحر المتوسط (10-13 شتنبر 2019)، وإلى الاجتماع العادي 21 للأعضاء المنضوية في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (2-5 دجنبر 2019) من أجل اعتماده.

© Plan Bleu

وناقشت مراكز التنسيق المشاركة العديد من الجوانب الأساسية في المخطط الأزرق. حيث ركزت، مثلا، فيما يتعلق بتقرير 2019 عن حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط، على مسألة أهمية خطة التواصل والنشر المستمر لنتائج هذا التقرير وإدماجه ضمن خطط التنمية الوطنية.

في ما يتعلق بمناقشة الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، وافق المشاركون على وجود حاجة إلى تحديد وتطوير عملية إقليمية لرصد فعال لتنفيذها بمشاركة الأطراف والشركاء الإقليميين والوطنيين المعنيين. ويجب بلورة هذه العملية على أساس مبادئ تبادل البيانات والمعلومات، بتعاون مع البرامج والعمليات الحالية مثل نظام المعلومات البيئية المشتركة، واستراتيجية إدارة البيانات الخاصة ب"مركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات"، التي هي قيد التطوير.

كما أوصى الاجتماع بإضفاء الطابع الرسمي على الشبكة التي تضم مراصد وطنية ومحلية تهم القطاعات البيئية وغيرها لتشجيع تبادل البيانات والممارسات الفضلى.

إجتماع مراكز التنسيق الوطنية ل"مركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات"، روما، إيطاليا ، 16-17 أبريل 2019

تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع استعراض مشروع مكون "مركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات" الخاص ببرنامج عمل 2020-2021 في خطة المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

© Ghiță Bizău

وأبدت مراكز التنسيق ردود فعل إيجابية بخصوص التقدم المسجل في ما يتعلق ب "مراكز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات"، في فترة السنتين الحالية، وخاصة تطوير منصة معلومات خرائطية . وقد طالبت بالمزيد من التوضيح داخل هذه المنصة لبيانات الرصد الرسمية التي تم جمعها وتبادلها من قبل الأعضاء الأطراف بهدف زيادة الوعي لدى صانعي القرار بشأن الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الرصد.

شجع المشاركون على التكامل التام لقواعد بيانات خطة عمل البحر المتوسط الحالية والروابط مع النظم الإقليمية الأخرى. وفي هذا السياق، سلطوا الضوء على الحاجة إلى ضمان الانسجام، على مستوى معايير البيانات وقواميس البيانات، بين بروتوكولات "نظام برشلونة لاتفاقية الإبلاغ"، وتدفقات بيانات "برنامج الرصد والتقييم المتكامل" والتزامات الإبلاغ الخاصة ب"الوكالة الأوروبية للبيئة" على مستوى الاتحاد الأوروبي.

بخصوص وضع سياسة لإدارة بيانات خطة عمل البحر المتوسط، تم الترحيب بمشروع السياسة المقدم والذي سيتم الانتهاء منه في الفترة 2020-2021، بمجرد الاتفاق على استكماله في الاجتماع 21 للأعضاء المنضوية في اتفاقية برشلونة. وأقر الاجتماع بأهمية تطوير "بروتوكول التواصل الإلكتروني" استنادا إلى مبادئ "نظام المعلومات البيئية المشترك" الذي يجب أن يكون قابلا للتشغيل البيني قدر الإمكان مع أنظمة المعلومات وإعداد التقارير الحالية التي تستخدمها الأطراف مسبقا.

بالإضافة إلى ذلك، قام المشاركون بمراجعة ومناقشة استراتيجية الاتصال العملية لخطة عمل البحر المتوسط ، والتي سيتم تقديمها إلى اجتماع مراكز التنسيق لخطة عمل البحر المتوسط في شتنبر 2019 لمراجعتها وتحويلها مباشرة إلى اجتماع الأطراف في دجنبر 2019.

رحب الاجتماع بتطوير منصة للتعليم الإلكتروني وتفعيل المجموعة الأولى من الدروس الإلكترونية المتاحة لجميع مكونات خطة عمل البحر المتوسط حتى تتمكن من الوفاء بأنشطتها التكوينية.

تقييم مجموعة الانبعاثات الصناعية في "برنامج الإتحاد الأوربي، أفق 2020 للبحث والابتكار" يومي 20-19 مارس 2019، تيرانا، ألبانيا

في 19-20 مارس 2019 ، التقى خبراء البحر المتوسط المختصون في الانبعاثات الصناعية و"السجل الأوربي لإطلاق الملوثات ونقلها" في مدينة تيرانا، ألبانيا لتبادل الدروس المستفادة من العملية الجارية لتقارير "أداة الميزانية الأساسية الوطنية" و"السجل الأوربي لإطلاق الملوثات ونقلها"، ومن أجل تدقيق منهجية تطوير وتطبيق عوامل الانبعاثات الوطنية، وتقييم التقدم المحرز في تطوير مؤشرات خطة العمل الوطنية في "برنامج الإتحاد الأوربي أفق 2020 للبحث والابتكار"، وإعداد التقييم الموضوعاتي المتعلق بمجموعة الانبعاثات الصناعية، وضمان التآزر بين الدورة الرابعة "أداة الميزانية الأساسية الوطنية"، وبين تدفقات بيانات الانبعاثات الصناعية الخاصة بخطة العمل الوطنية في "برنامج الإتحاد الأوربي أفق 2020 للبحث والابتكار" .

© Riku Männistö, My City /EEA

تم تنظيم ورشة العمل هاته من قبل "خطة عمل الأمم المتحدة للبيئة / البحر المتوسط، والمشروع الممول من الاتحاد الأوروبي المسمى: "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة 2 بالجنوب". واجتمع خلالها خبراء من خمس دول في جنوب الآلية وهي: مصر وإسرائيل ولبنان والمغرب وتونس، إلى جانب ممثلين عن 9 أطراف أخرى في اتفاقية برشلونة والوكالة الأوروبية للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا و المركز البيئي للإدارة والتكنولوجيا في تيرانا .

قدمت الورشة معلومات مفصلة عن أدوات جمع البيانات لاستخدامها في الدورة الرابعة "أداة الميزانية الأساسية الوطنية المحينة" ومؤشر "برنامج أفق 2020 للبحث والابتكار" / NAP المتعلق بكتلة الانبعاثات الصناعية، خاصة عبر "السجل الأوربي لإطلاق الملوثات ونقلها" / "أداة الميزانية الأساسية الوطنية"، و"البنية التحتية للبيانات المكانية" .

وتم استعراض العناصر القانونية المفصلة لتنفيذ "أداة الميزانية الأساسية الوطنية" / "للسجل الأوربي لإطلاق الملوثات ونقلها"، ولا سيما مشروع الإطار القانوني لتسهيل عمليات التقنين الوطنية وإنشاء أنظمة وطنية لهذا السجل، وهو مشروع أعدته الأمانة العامة. وسيتم تطوير مسودة المشروع بشكل أفضل لتبسيط بروتوكول السجل الخاص بمدينة كييف وكذا سجلها الإلكتروني. وقدمت الأمانة أيضا اقتراحا حول دليل تنفيذ "سجل خاص بخطة المتوسط"، وحول منهجية تطوير عوامل الانبعاثات الوطنية. إضافة إلى التأكيد على الدعم التقني من الأمانة العامة وعبرها، وهو أمر مهم خاصة لبلدان جنوب البحر المتوسط حيث لا تتوفر الصناعات على أنظمة للمراقبة ولإعداد التقارير. وفي هذا الإطار تم توظيف 12 مستشارا وطنيا متخصص في "أداة الميزانية الأساسية الوطنية". وقام العديد منهم فعلا بأنشطة لتحقيق هذه الأهداف.

وقدمت والوكالة الأوروبية للبيئة معلومات شاملة عن مبادئ التطوير، وكذا العناصر الرئيسية لمجمل تقرير حول تقييم "برنامج أفق 2020" يركز على تفاصيل وخصائص التقييم البيئي المندمج، بما في ذلك التقييم عبر الفصول الموضوعاتية، والقضايا عبر النطاقات الجغرافية وإدراج الأعضاء الأطراف في جميع مراحل التقييم. وناقش الخبراء كذلك الاستنتاجات المقترحة والرسائل الرئيسية التي يهدف تقييم "برنامج أفق 2020" إلى تقديمها إلى صانعي القرار، وأحاطوا علما بالمواعيد النهائية لتقديم البيانات النهائية ذات الصلة بتقارير خطة العمل الوطنية في "برنامج أفق 2020".

اجتماع فريق التواصل حول منهج النظام الإيكولوجي لمراقبة النفايات البحرية، بودغوريتشا ، الجبل الأسود ، 4 أبريل 2019

عقدت "خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" اجتماعا لمجموعة التواصل حول نهج النظام الإيكولوجي لمراقبة النفايات البحرية في بودغوريتشا، الجبل الأسود ، في 4 أبريل 2019. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع هو استعراض وتقديم توجيهات بشأن حالة تنفيذ "برنامج الرصد والتقييم المتكامل" المتعلق بالهدف البيئي 10 بشأن القمامة البحرية.

حضر الاجتماع ممثلو 15 عضوا في اتفاقية برشلونة. وكان من بين المشاركين الآخرين خبراء من الوكالة الأوروبية للبيئة، والشبكة الأوروبية للرصد البحري والبيانات، والمركز الأوروبي للموضوعات، واتفاقية حفظ الحيتان في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي المجاور، ومكتب البحر المتوسط للمعلومات حول البيئة والثقافة والتنمية المستدامة، ومؤسسة محمد الرابع لحماية البيئة، وجامعة ملقة - مشروع بانيسا، وجامعة سيينا.

الاجتماع أقر بأن غالبية برامج المراقبة الخاصة بالقمامة البحرية في البحر المتوسط تتوافق مع متطلبات بروتوكول "برنامج الرصد والتقييم المتكامل"، كما أن هناك ضمانا للتناسق بين "خطة عمل البحر المتوسط"، والتوجهات المؤطرة في "الإستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي" والمناطق الأخرى (مثل اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي - البحر الأسود) في ما يتعلق بمراقبة القمامة البحرية.

وتبعا لذلك، طلب المشاركون من "مراكز التنسيق لبرنامج تقييم ومراقبة التلوث في المتوسط" بمواصلة وتعزيز مساعدتها للدول الأعضاء من أجل وضع اللمسات الأخيرة على برامج المراقبة الوطنية بشأن القمامة البحرية.

فيما يتعلق بعمل "خطة عمل البحر المتوسط" التي تهم تحديث ومراجعة لائحة "برنامج الرصد والتقييم المتكامل" الخاصة بالقمامة البحرية الشاطئية، فقد سلط المشاركون الضوء على أهمية الجهود المنسقة على مختلف المستويات لضمان الاتساق بين اللوائح المختلفة لعناصر القمامة البحرية المطبقة في البحر المتوسط وكذلك في المناطق الأخرى.

أقر الاجتماع بالتطورات التي تحققت فيما يتعلق بإعداد معايير البيانات وقواميس البيانات للمؤشرات المشتركة لبرنامج "برنامج الرصد والتقييم المتكامل". وأوصت بأن تعد أمانة "خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" عند نهاية فترة السنتين القادمة (2020-2021) معايير بيانات مماثلة، وقواميس بيانات للمؤشرات المشتركة الأخرى ل"برنامج الرصد" المتعلقة بمجموعة التلوث، من خلال إشراك خبراء وطنيين معينين.

تقييم مجموعة مؤشرات خطة العمل الوطنية للنفايات البحرية في "برنامج أفق 2020" يوم 5 أبريل 2019، بودغوريتشا، الجبل الأسود

التقى خبراء النفايات والقمامة البحرية في بودغوريتشا، الجبل الأسود، يومي 4 و 5 أبريل 2019 لاستعراض والتقدم في ما يخص تقييم مؤشرات خطة العمل الوطنية للنفايات في "برنامج أفق 2020" ، بما في ذلك النفايات البحرية، على المستويات الوطنية والإقليمية. كما استكشفوا وسائل ضمان / تطوير أوجه التآزر بين مؤشرات ""برنامج الرصد والتقييم المتكامل" الخاص بالقمامة البحرية ومؤشرات نفايات خطة العمل الوطنية المتعلقة ب "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة 2 بالجنوب".

وقد نظمت هذه الورشة من قبل "خطة عمل الأمم المتحدة للبيئة / البحر المتوسط والمشروع الممول من الاتحاد الأوروبي المسمى: "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة 2 بالجنوب". واجتمع خلالها خبراء من 3 دول في جنوب الآلية وهي: إسرائيل والمغرب وتونس، إلى جانب ممثلين عن 12 أطراف أخرى في اتفاقية برشلونة. أما المشاركون من المنظمات والمؤسسات فهي: الوكالة الأوروبية للبيئة، والشبكة الأوروبية للرصد البحري والبيانات، والمركز الأوروبي للموضوعات، واتفاقية حفظ الحيتان في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي المتاخم، والمكتب الأوربي لمعلومات البيئة والثقافة والتنمية المستدامة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والمركز البيئي للإدارة والتكنولوجيا في تيرانا، ومؤسسة محمد الرابع لحماية البيئة، ومركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات، ومركز الأنشطة الإقليمي للمناطق المحمية الخاصة ، وجامعة ملقة - مشروع PANACEA، وجامعة سيينا. كانت ورشة العمل بمثابة فرصة لعرض ومراجعة النهج التحليلي لتطوير وتقييم مؤشرات خطة العمل الوطنية للنفايات في "برنامج أفق 2020" H2020 / NAP ؛ وكذا لتقديم البنية التحتية للتقارير - وهي المسماة عقدة البنية التحتية للبيانات - والتي طورها "مركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات" من أجل دعم الإبلاغ عن مجموعات البيانات المتعلقة ب "خطة العمل الوطنية في برنامج أفق 2020"؛ إضافة إلى مراجعة المعلومات حول وضعية تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة النفايات البحرية في البحر المتوسط وتنفيذ خطط العمل الوطنية.

© Stipe Surac, WasteSMART /EEA

وناقش المشاركون مجالات التآزر بين مؤشرات نفايات بين خطط العمل الوطنية و برامج مراكز التنسيق لتقييم ومراقبة التلوث في المتوسط ، بالإضافة إلى تقييمات خطة عمل البحر المتوسط الأخرى، مثل تقرير حالة البيئة والتنمية. وأقر الاجتماع بأن تدفقات البيانات داخل أرضية "البنية التحتية للبيانات" (بما في ذلك "برنامج الرصد والتقييم المتكامل"، ونظام الإبلاغ عن اتفاقية برشلونة ، و"أداة الميزانية الأساسية الوطنية" / "سجل إطلاق الملوثات ونقلها" ومراكز التنسيق لبرنامج تقييم ومراقبة التلوث في المتوسط) بأنها منسجمة مع مؤشرات "خطة العمل الوطنية في "برنامج أفق 2020". وسيتم جمع مختلف هذه التدفقات بواسطة "مركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات" من أجل التعبئة المسبقة لصيغ بيانات وطبقات "نظم المعلومات الجغرافية" بهدف تسهيل جهود الأعضاء الأطراف لتقديم واستكمال المعلومات المطلوبة.

عند مناقشة مجال التقييم الموضوعاتي للنفايات في "برنامج أفق 2020" ، أوصى المشاركون بأن يؤخذ في الاعتبار في ما يلي:

- إدراج المصادر البحرية للقمامة البحرية ؛
- العناصر العابرة للحدود مثل الأنهار ؛
- الحاجة إلى تحديد مصادر القمامة البحرية بشكل أفضل وزيادة القدرة الإقليمية على الرصد ؛
- أهمية قياس آثار النفايات والقمامة البحرية على البيئة **البحرية** ؛
- أهمية فهم أفضل لسلوك المجتمع الملوث وزيادة الوعي العام؛
- التدفقات الموسمية للنفايات المرتبطة بالسياحة والتصريفات النهرية (بما في ذلك السهول الفيضانية) ؛
- معالجة القضايا الخاصة بالبلدان وإدراج دراسات الحالة التوضيحية.

"برنامج الإدارة المندمجة المستدامة للمياه" و "آلية دعم برنامج أفق 2020" يعرض إنجازاته والدروس المستفادة

الندوة الختامية ل "برنامج الإدارة المندمجة المستدامة للمياه" الممول من قبل الاتحاد الأوروبي وآلية دعم "برنامج أفق 2020" انعقدت في 8 أبريل 2019، في بروكسل، بلجيكا. وخلال الاجتماع، تم عرض ومناقشة النتائج والإنجازات والدروس المستفادة من "برنامج الإدارة المندمجة المستدامة للمياه" وآلية دعم "برنامج أفق 2020". وكذا التعريف بمدى مساهمة المشروع في الاستخدام المستدام للموارد المائية الشحيحة وفي خفض التلوث البحري في البلدان الشريكة وهي: الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس. كما عرفت الندوة مشاركة أكثر من 1.408 شخص في أنشطة بناء القدرات في المشروع: تنظيم 14 تدريبا إقليميا، و 51 تدريبا وطنيا، و 6 جولات دراسية، و 20 ورشة عمل استشارية وطنية، و 16 اجتماعا وطنيا، و 10 أنشطة بين النظراء، و 4 ندوات عبر الإنترنت.

جمع المؤتمر 55 من الأعضاء من 15 دولة: جميع مراكز التنسيق "برنامج الإدارة المندمجة المستدامة للمياه" و آلية دعم "برنامج أفق 2020" (تمثل وزارات المياه والبيئة)، وبرلمانيين: السيد محمد خليفة (مصر) ، والسيد محمد أبو ستة (الأردن)، والسيد محمد رجدالي (المغرب)، ومسؤولو المديريات العامة لمفاوضات الجوار والتوسع والبيئة التابعة للجنة الأوروبية، والشركاء المؤسساتيون للمشروع، وتحديدا أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، ووكالة البيئة الأوروبية، إضافة إلى ممثلين عن المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تكثيف الدعم لدول "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة2 بالجنوب"

في إطار الدعم الداخلي ل "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة 2 بالجنوب" تم تطوير خطط عمل وطنية من قبل بلدان الجنوب هاته. ويحظى تنفيذ الأنشطة الوطنية بدعم مالي عبر اتفاقيات ثنائية مع خطة عمل البحر المتوسط للأمم المتحدة. وابتداء من يوليوز 2019 تم توقيع اتفاقيات تمويل صغيرة مع الجزائر والأردن وإسرائيل والمغرب وفلسطين. كما تم الاتفاق مع مصر وليبيا وتونس على طرق أخرى للدعم داخل هذه البلدان.

© Elena Georgiou, My City EEA

وفي هذا السياق، عُقدت اجتماعات / أوراش عمل وطنية مع الجزائر وإسرائيل ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس، ويتم التخطيط لعقد اجتماعات أخرى في النصف الثاني من 2019 (تشمل مصر وإسرائيل والأردن وليبيا و فلسطين).

ومن خلال الدعم المالي المباشر في إطار هذا المكون، تم تعيين مستشارين وطنيين لهذه الآلية لمساعدة البلدان على جمع البيانات ووضع مؤشرات للانبعاثات الصناعية والنفايات والفضلات البحرية والمائية في كل من إسرائيل والمغرب وفلسطين وتونس. وتجري حاليا عملية توظيف لمستشارين وطنيين أيضا في مصر والأردن ولبنان. وعلاوة على ذلك، وبدعم مالي مباشر من الصندوق الائتماني ل"مركز التنسيق لتقييم ومراقبة التلوث في المتوسط تم تعيين مستشارين وطنيين في مجال "أداة الميزانية الأساسية الوطنية" / السجل الأوربي لإطلاق الملوثات ونقلها" في كل من الجزائر ، إسرائيل ، لبنان ، ليبيا ، المغرب وتونس، وسيتم التعاقد قريبا مع خبير في مصر.

بالإضافة إلى ذلك ، عين "المخطط الأزرق" ثلاثة مستشارين إقليميين في مجال الانبعاثات الصناعية والنفايات والفضلات البحرية للمساعدة في صياغة الأقسام ذات الصلة في تقييم "برنامج أفق 2020"، ودعم البلدان بتقييمهم الوطني لهذا البرنامج.

بدعم من مركز التنسيق لتقييم ومراقبة التلوث في المتوسط ومن "مركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات" تم وضع وثائق محددة، وتم بالخصوص وضع "دليل للمستخدم" خاص ب "البنية التحتية للبيانات" (باللغتين الفرنسية والإنجليزية)، وكذا دليل "أداة الميزانية الأساسية الوطنية" (باللغة الإنجليزية)، ووثيقة توجيهية "للسجل الأوربي لإطلاق الملوثات ونقلها" (بالفرنسية و الإنجليزية)، ومقترح منهجية لتطوير عوامل الانبعاثات الوطنية (بالفرنسية و الإنجليزية) لتسهيل الإبلاغ عن "أداة الميزانية الأساسية الوطنية" وفقا للمادة 13 من البروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية، فضلا عن بيانات الانبعاثات الصناعية للمؤشرات ذات الصلة.

أعضاء الجزائر يناقشون المعلومات البيئية في الاجتماع الوطني لـ "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة2 بالجنوب يومي 15-14 مايو 2019

في 14 و 15 مايو 2009 ، شارك فريق "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة 2 بالجنوب" التابع للوكالة الأوروبية للبيئة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط في زيارة لدولة الجزائر واجتمع مع مسؤولين من وزارة البيئة الجزائرية والطاقة المتجددة، ومن المكتب الوطني للإحصاء والشركاء الوطنيين الرئيسيين المشاركين في إنتاج وتدبير ونشر المعلومات البيئية.

© EEA

كان الهدف من هذه المهمة التي استغرقت يومين هو لقاء الشركاء الوطنيين الرئيسيين ومناقشة مساهمة الجزائر في أنشطة التعاون الإقليمي في مجال المعلومات والتقييم البيئي، ووضع خارطة طريق لتنفيذ الأنشطة في الجزائر خلال الفترة المتبقية من المشروع والاتفاق على التنفيذ العملي. وقد ترأس الاجتماع الوطني المفتش العام للبيئة والتنمية المستدامة بوزارة البيئة والطاقة المتجددة إلى جانب 40 مسؤولا من جميع الشركاء الوطنيين الرئيسيين. وقد أشارت رئاسة اللقاء وبشدة إلى الضرورة الملحة لإضفاء الطابع الرسمي على فريق وطني (لجنة مشتركة بين القطاعات) وأشارت إلى أن الرسائل الرسمية لتعيين الممثلين سيتم توجيهها إلى المنظمة الشريكة في الأيام المقبلة، مما سيسمح بتدارك التأخير في بلوغ أهداف المشروع.

وخلال التطرق لمدى توفر البيانات لدعم مؤشرات "برنامج أفق 2020" وتقييمها، أقر الاجتماع بوجود البيانات لكن مع بعض الثغرات، وبأنه ستكون هناك حاجة إلى توفير / معالجة البيانات حتى تتناسب مع معايير الاتحاد الأوروبي المطلوبة. وبدعم من "هيئة التعاون البلجيكي"، يقوم المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على تقرير حالة البيئة الذي سيكون، إلى جانب الدراسات الموضوعاتية المصاحبة، مصدرا مهما للمعلومات من أجل نشر مؤشرات "برنامج أفق 2020".

وتمت مناقشة خارطة طريق لتنفيذ أنشطة "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة" في الجزائر. وهي تتمحور حول الخطوات اللازمة لنشر مؤشرات "برنامج أفق 2020"، والمساهمة في التقييم الإقليمي ل "برنامج أفق 2020"، مع الأخذ في الاعتبار الحالة الحديثة (توافر البيانات)، والموارد اللازمة (الاستشارة الداخلية والخارجية / الخبرة)، والجدوى (القدرة على المعالجة)، ومسؤوليات كل قطاع (مراكز الاتصال)، والجوانب اللوجستيكية (تواتر الاجتماعات) ، إلخ.

وقد وافق الاجتماع على نقاط العمل التالية:

- تشكيل لجنة مشتركة بين القطاعات - سترسل وزارة البيئة الجزائرية والطاقة المتجددة دعوة إلى جميع الشركاء لترشيح ممثل في اللجنة؛
- تزويد أعضاء اللجنة بجميع الوثائق اللازمة (منهجية المؤشرات، وإرشادات البنية التحتية، إلخ)؛
- مواصلة تطوير خارطة الطريق وخاصة لتقييم الدعم التقني اللازم (الاستشارات، بعثات المساعدة الفنية ، أوراش العمل الوطنية)؛
- إعداد الشروط المرجعية الخاصة بتوظيف استشاري وبدء عملية التوظيف .

وفد تونسي في زيارة للنمسا تتناول "سجل إطلاق الملوثات ونقلها"

في إطار آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة2 بالجنوب" قام وفد من الخبراء التونسيين من وزارة الصناعة، والوكالة التونسية للبيئة، والمرصد التونسي (حول البيئة والتنمية المستدامة)، ووكالة النفايات بزيارة لوكالة البيئة في النمسا في فيينا من 28 إلى 31 يناير 2019 للتعرف أكثر على "سجل إطلاق الملوثات ونقلها ".

إن هناك حاجة إلى تحسين توفر البيانات البيئية الموثوقة عن طريق تعزيز الرصد البيئي وتدبير المعلومات من أجل وضع السياسات في المجال البيئي. والانبعاثات الصناعية هي واحدة من أهم الأولويات لمعالجة أحد المصادر الرئيسية لتلوث البحر الأبيض المتوسط والمساهمة في مبادرة "برنامج أفق 2020"، "لإزالة التلوث بالبحر الأبيض المتوسط".

© EEA

ومن أجل تتبع ورصد مصادر التلوث، تم التثبت من أن "سجل إطلاق الملوثات ونقلها" هو أداة فعالة. وقد تم إدخال برنامج هذا السجل إلى منطقة المتوسط كجزء من برنامج "مراكز التنسيق لتقييم ومراقبة التلوث في المتوسط" وذلك في شكل مشاريع رائدة يتم تنفيذها في مناطق صناعية مختارة. وخلال الآونة الأخيرة، وبدعم من الوكالة الأوروبية للبيئة، وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ومن آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة2 بالجنوب"، تلقت تونس دعما ماليا لتنفيذ مشروع تجريبي ل "سجل إطلاق الملوثات ونقلها ".

خلال هذه الزيارة التي استغرقت 4 أيام، قام الخبراء التونسيون ب:

- تبادل الخبرات في مجال تنفيذ ""سجل إطلاق الملوثات ونقلها " (الإنشاء المؤسساتي والأساس القانوني والتنفيذ التقني)؛
- وضع مجموعة من التوصيات، بشكل مشترك، لتنفيذ "سجل إطلاق الملوثات ونقلها" في تونس، بما في ذلك صياغة الخطوات الموالية؛
- زيارة مواقع صناعية مختارة.

وقعت النمسا (إلى جانب الاتحاد الأوروبي) بروتوكولا "لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأوربا" بشأن "سجلات إطلاق الملوثات ونقلها" في 2003. كما أن هذا السجل النمساوي (نقل السجل الإلكتروني المقنن رقم 2006/166) تم تأسيسه كأداة تشريعية وطنية. وهو يشمل كذلك مقتضيات وطنية إضافية تتعلق، على سبيل المثال، بتسجيل مالكي المنشأة والبيانات الإضافية التي سيتم تسليمها. وتعتبر وكالة البيئة النمساوية مسؤولة عن فحوصات الجودة السنوية لبيانات هذا السجل على المستوى الوطني. بحيث أنها تتحقق من اتساق تقارير السجل المقدمة من قبل الفاعلين النمساويين في إطار السلاسل الزمنية وضمن المنشآت التي لها نفس الأنشطة. إضافة إلى ذلك، يتم التحقق من اتساق بيانات السجل الإلكتروني مع البيانات الواردة من التزامات الإبلاغ الأخرى. ويتم إجراء هذه الاختبارات من قبل فريق من الخبراء من مختلف الإدارات (الهواء، النفايات، المياه، الفلاحة). وبعد الانتهاء من عمليات التحقق من بيانات السجل، تقدم وكالة البيئة في النمسا بيانات السجل الإلكتروني إلى اللجنة الأوروبية.

على المستوى الوطني، تم وضع أداة إبلاغ إلكترونية لتقديم بيانات السجل من قبل المشغلين منذ 2007، وهي أول سنة تصدر فيها تقارير بموجب تقنين الاتحاد الأوروبي (PRTR EC / 166/2006.) وقد تم تطوير هذه الأداة من قِبل وكالة البيئة في النمسا التي هي من يقوم بإدارتها وتشغيلها. إنها شبكة معلومات تتيح للمؤسسات وللسلطات التعامل مع التزامات التسجيل والإخطار في قطاعي النفايات والبيئة عبر الإنترنت. أما مجموعات مستخدميها فهي المقاولات والفاعلون وأصحاب المصانع إلى جانب السلطات الوطنية والمحلية.

الأعضاء التونسيون يناقشون موضوع المعلومات البيئية، 30 أبريل 2019

في 30 أبريل 2019، اجتمعت الأطراف الوطنية الرئيسية في تونس لتقييم الوضع فيما يتعلق بالمعلومات البيئية من أجل دعم الالتزامات الإقليمية والأورومتوسطية. وباعتبارها جزءا من مشروع "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة2 بالجنوب"، أنشأت تونس فريقا وطنيا من الشركاء الرئيسيين المشاركين في إنتاج وتحليل واستخدام البيانات والمعلومات البيئية، بتنسيق من قبل "الوكالة الوطنية لحماية البيئة"، والمعهد الوطني للإحصاء كمراكز للتنسيق في "آلية دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة2 بالجنوب"،

افتتح هذا الاجتماع الوطني وفد الاتحاد الأوروبي بتونس، والوكالة الأوروبية للبيئة، وخطة عمل البحر المتوسط للأمم المتحدة للبيئة، والمدير العام للهيئة الوطنية للبيئة، ووكالة حماية البيئة، إلى جانب ممثلين عن جميع الشركاء الوطنيين الرئيسيين. وقد أوضحت العروض المقدمة من قبل المنطقة الاقتصادية الأوروبية وخطة عمل البحر المتوسط للأمم المتحدة للبيئة السياق الإقليمي وكذا المتطلبات المتعلقة بالبيانات والمعلومات وبتقييم البيئة لدعم عمليات وضع سياسات مطلعة ومستنيرة في المنطقة. واستعرض الاجتماع الوضع الراهن فيما يخص الإبلاغ والمراقبة على المستوى الوطني، وهو ما سمح بتحديد الثغرات والصعوبات وطرق التحسين والتطوير. وقد قوى هذا الاجتماع الالتزام مع الأطراف الوطنية الرئيسية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات والمعلومات من أجل إعلام وتقييم التقدم المحقق في اتجاه مبادرة الاتحاد من أجل "أفق 2020" بهدف تحقيق بحر متوسط أكثر نقاء.

وانتهت هذه الزيارة باجتماع تقني يوم الاثنين 29 مايو في مقر "الوكالة التونسية للبيئة" تناول قضايا تطوير النفايات والبنية التحتية.